

تطبيع

زياد دويري خائن أم ضحية؟

أنصار «الحرية» لم يلحظوا إسرائيل

علينا، إنما ترقى إلى عدوان على الحرية والإنتاج الثقافي ولبنان، وإلى محاولة للتعامل معنا بوصفنا قاصرين ينبغي إرشادهم، أو ربما جنوداً في معارك تتناقى بالضرورة مع إنسانية الثقافة ورحابتها». ومن الموقعين على البيان: نديم جرجورة، رانيا زغير، نصري حجاج، فادي طفيلي، ديمة ونوس، ايلي أصباشي، خميس الخياطي، منى فياض، محمد وأحمد ملص، رين ميري، فادي أبي سمرا، سمعان خوام، أحمد قعبور، يسري نصر الله، هالا محمد...

إنه غالباً ما يصدر عن محيط يزعم الصلة بالثقافة والإبداع. وهنا يتبين أن الرغبة في ممارسة دور الرقيب تفوق كثيراً حب الحرية المزعوم». وتابع البيان: «إننا نؤمن بأهمية الحرية كشرط حيوي للعمل الثقافي، ونرفض أي وصاية على الحرية وعلى الممارسات الفنية. وإذا كان هذا المبدأ صحيحاً بالمطلق، فهو كذلك خصوصاً في بلد كلبان الذي ما أن يفقد الحرية، بذريعة القضية والسلاح والعداوة، حتى يفقد كل شيء». إننا نعتبر أن ممارسة هذه الوصاية

تعلقاً على قضية زياد دويري، كتب الصحافي هوفيك حبشيان بياناً على صفحته الفيسبوكية دعا المخرجين والفنانين والفاعلين الثقافيين إلى توقيعهم. وجاء في البيان «نحن - الفنانين والسينمائيين اللبنانيين الموقعين أدناه - نرفض هذا التدخل المكارثي المتعاطف في إنتاجنا وعملنا، بحجة أن أصحابه يمتلكون الرأي الصائب. وهذا التدخل الذي يتخذ شكل الوصاية والتحريض لم يعد ينطلق من بيئة رجال الدين بالضرورة، ولا من بيئات الرقابة الرسمية المألوفة.



حملة المقاطعة: أسئلة برسم الدولة اللبنانية

سبق على الأقل، رشحت فيلماً من إخراج مطّيع خرق القانون والأعراف والمعايير جميعها؟ وهل قرار بهذه المسؤولية الضخمة ينبغي أن يبقى من صلاحية وزير واحد، أم أن ذلك سيرتب مسؤوليات جماعية تطول الحكومة بوزرائها كافة، وتطول موقف لبنان الرسمي والشعبي الذي هو في حالة حرب مع العدو؟

4) وعلى ذكر الحكومة، ما موقف الوزراء الراضين للتطبيع؟ هل صمّمهم جزء من الحفاظ على «السلم الأهلي» و«الوحدة الوطنية»؟ وأي سلم أو وحدة يمكن أن نطمح إليهما إن لم يستندا إلى رفض واضح وصريح لأي تواصل مع العدو ورعاياه؟

3) بعد منع فيلم «الصدمة» من العرض في كافة الأقطار العربية، ما بقرار من جامعة الدول العربية، ما الحكمة في أن يرشح وزير الثقافة اللبناني فيلم المطّيع اللبناني الجديد لنيل جائزة الأوسكار؟ نحن لم نطلع على هذا الفيلم طبعاً، وهو خارج موضوع القانون اللبناني ومعايير المقاطعة (اللبنانية والفلسطينية والعربية والدولية) أصلاً، ولكن هل يشرف الدولة اللبنانية أن يذكر التاريخ أنها، بشخص أحد ممثليها وأحد مستشاري رئيس حكومتها (فيما

إسرائيل) في فلسطين المحتلة، وهي معايير تمثل في رأينا، الحد الأدنى من بين مجمل معايير حملات المقاطعة العربية، تناشد الفنانين العرب عدم زيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة إلا تحت شعار ملعن وواضح ومباشر ومسبق:

«استدأ بتجربة المقاطعة في جنوب أفريقيا، تطلب «الحملة الفلسطينية» من الفنانين/العرب الرأئيين/ات تبني مبادئ نداء المقاطعة ورفض التطبيع، تفادياً لإعطاء أي انطباع زائف بأن زيارتهم/ن تندرج تحت برامج التطبيع، ممّا قد تستغله إسرائيل في محاولة إضعاف المقاطعة العالمية الأخذة في التنامي ضدها»

بعد منع فيلم «الصدمة» من العرض في كافة الأقطار العربية، ما بقرار من جامعة الدول العربية، ما الحكمة في أن يرشح وزير الثقافة اللبناني فيلم المطّيع اللبناني الجديد لنيل جائزة الأوسكار؟ نحن لم نطلع على هذا الفيلم طبعاً، وهو خارج موضوع القانون اللبناني ومعايير المقاطعة (اللبنانية والفلسطينية والعربية والدولية) أصلاً، ولكن هل يشرف الدولة اللبنانية أن يذكر التاريخ أنها، بشخص أحد ممثليها وأحد مستشاري رئيس حكومتها (فيما

ينتهي التحقيق بعدم توجيه «أي تهمة» إلى دويري؟ وما معنى «انتفاء النية الإجرامية» حيال القضية الفلسطينية، بحسب دويري؟ القانون واضح كما ذكرنا، ولا شيء فيه عن النوايا الإجرامية المزعومة، بل نصّ نصاً صريحاً على لاقانونية الصفقات والمقايضات ودخول «بلاد العدو». وكيف يستقيم الكلام على «النوايا» أصلاً بوجود قانون واضح هذا للوضوح؟ هل يستطيع، إذن، أن كان أن يعقد صفقات تجارية أو ثقافية أو سياحية مع العدو زاعماً أن «نواياه» في ذلك

نص القانون نصاً صريحاً على لاقانونية دخوله «بلاد العدو»

سليمة، وأن هدفه خدمة القضية الفلسطينية على ما ادّعى دويري مراراً وتكراراً؟ ألم توضع القوانين، بدءاً، كي ترسم الخطوط الفاصلة، وتحدد العقوبات الواضحة، لكي لا تبقى في إطار التوايولات والنوايا الرجراجية؟ وإذا افترضنا أن دويري يتبع معايير أخرى غير القانون اللبناني، فما هي؟ علماً أن معايير «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية

مستعار، على صفقة تجارية، أو أي صفقة شراء أو بيع أو مقايضة مع أحد رعايا العدو، أو مع شخص ساكن أرض العدو»

القانون واضح هنا. لكن، للأسف، عمد بعض اللبنانيين إلى الإشارة إلى البند الثاني فقط، الذي ينص على دخول «بلاد العدو» من دون «موافقة الحكومة اللبنانية المستبقة». وبصرف النظر عن أن دويري لم ينل تلك الموافقة الصريحة أصلاً باعترافه بالذات، وهو ما يعني أنه خالف البند الثاني نفسه، فإنه لا بد من أن يكون قد أقدم، بفعل مكوته ما يقرب عاماً كاملاً في تل أبيب، على توظيف رعايا إسرائيليين، واستئجار أماكن، ودفع معاشات، وصرف أموال في مطاعم ومخازن، وشراء بطاقات، إلى آخره. والسؤال: لماذا لم يجز التحقيق معه طوال تلك السنوات؟

2) لماذا الغموض وانعدام الشفافية في قرارات الدولة اللبنانية بأجهزتها المعنية كافة؟ لقد فهمنا، إلى حد ما، لماذا أوقف دويري؛ ولكننا لم نفهم تماماً لماذا أخلي سبيله بعد توقيفه؛ فهل بحق لنا أن نعرف، ولو ملخصاً وافية، عن مجريات التحقيق في المحكمة العسكرية طوال 3 ساعات كما يقول محامي دويري، كي

صدر عن «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل» في لبنان» البيان التالي:

على خلفية توقيف المخرج اللبناني زياد دويري عند دخوله مطار بيروت قادماً من الخارج، بسبب دخوله الكيان الصهيوني قبل أعوام وتصويره فيلماً هناك (بمعنوان «الصدمة») طوال 11 شهراً، تطرح حملة المقاطعة في لبنان على الجمهور وعلى الجهات المختصة التساؤلات الآتية:

1) لماذا لم يتم توقيف دويري طوال السنوات الفاصلة بين فيلمه «الصدمة» وفيلمه المزمع عرضه خلال أيام، علماً أنه سبق أن زار لبنان أكثر من مرة لتصويره، بحسب اعترافه؟ صحيح أن فيلمه السابق مُنع بقرار من الجامعة العربية، عقب حملة مركزة شنتها حملة المقاطعة وأنصارها والرأي العام الوطني اللبناني، لكن ذلك لا يجيب بتاتاً عن خرق دويري للقانون اللبناني بدخول كيان العدو، بموجب قانون العقوبات، المادة 285، التي تنص في بندها الأول على الآتي:

«يعاقب بالحبس سنة على الأقل، وبغرامة لا تتخطى عن 200 ألف ليرة لبنانية، كل لبناني، وكل شخص ساكن في لبنان، أقدم، أو حاول أن يُقدم، مباشرة، أو بواسطة شخص